

قراءات معاصرة

لقضايا في التراث اللغوي والأدبي والبلاغي

بحوث محكمة في المؤتمر الدولي الثالث
(التراث اللغوي والأدبي في ضوء المناهج الحديثة)
٢٠١٩/٣/١٤٤٠ هـ ٧/٧ م

الباحثون

- | | |
|------------------------------|-------------------------------|
| أ.د. محي الدين محسب | أ.د. محمد محمد العمري |
| أ.د. أبو اوس إبراهيم الشمسان | أ.د. محمد صلاح الدين الشريف |
| د. حمد بن عبدالعزيز السويلم | د. حسن بن فهد الهويمل |
| أ.د. إبراهيم بن منصور التركي | أ.د. سعد عبدالعزيز مصلوح |
| أ.د. حسن بن محمد النعيمي | أ.د. محمد بن عبدالرحمن الهدلي |
| أ.د. محمد بن سعيد القامدي | أ.د. مصطفى أحمد غلغافان |
| أ.د. أحمد يوسف علي | أ.د. عز الدين المجدوب |
| | أ.د. محمد نجيب العمami |



قراءات معاصرة

لقضايا في التراث اللغوي والأدبي والبلاغي

بحوث محكمة في المؤتمر الدولي الثالث
(التراث اللغوي والأدبي في ضوء المناهج الحديثة)
٢٠١٩/٣/١٤ هـ ٢٠١٩/٧/٧ م

الباحثون

- | | |
|------------------------------|--------------------------------|
| أ.د. محي الدين محسب | أ.د. محمد محمد العمري |
| أ.د. أبو أوس إبراهيم الشعسان | أ.د. محمد صلاح الدين الشريف |
| د. حمد بن عبدالعزيز السويلم | د. حسن بن فهد الهويمل |
| أ.د. إبراهيم بن منصور التركي | أ.د. سعد عبدالعزيز مصلوح |
| أ.د. حسن بن محمد النعيمي | أ.د. محمد بن عبدالرحمن الهدالق |
| أ.د. محمد بن سعيد الفامدي | أ.د. مصطفى أحمد غلفان |
| أ.د. أحمد يوسف علي | أ.د. عز الدين المجلوب |
| | أ.د. محمد فجیب العمامي |

كلية اللغة العربية
والدراسات الاجتماعية
asc.qu.edu.sa



قسم اللغة العربية وأدابها - جامعة الفيصل

جامعة القصيم، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، ١٤٤٠هـ

فهرست مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

جامعة القصيم، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية

قراءات معاصرة لقضايا في التراث اللغوي والأدبي والبلاغي؛ بريدة،

١٤٤٠هـ

ص ٢٤ × ١٧ : ٤٥٦

ردمك: ١ - ٧٧ - ٨١٧٦ - ٩٧٨ - ٦٠٣

١ - الأدب العربي - مؤتمرات ٢ - اللغة العربية - مؤتمرات

٣ - الأدب العربي - نقد مؤتمرات ٤ - العنوان

١٤٤٠ / ٦٧٣٧

ديوبي ٨١٠، ٦٣

رقم الإيداع: ١٤٤٠ / ٦٧٣٧

ردمك: ١ - ٧٧ - ٨١٧٦ - ٩٧٨ - ٦٠٣

للتوصل:

كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية

asc@qu.edu.sa

قسم اللغة العربية وآدابها

quarabic@qu.edu.sa

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فهارس البحوث



١١	الفصل الأول: التراث اللغوي والأدبي وشكالية التجديد	
١٣	أ.د. محمد محمد العمري	التراث اللغوي العربي: أزمة كفاية أم أزمة تقادم
٣٥	أ.د. محمد بن سعيد الغامدي	فجوات في تجديد علوم العربية (التجديد النحوي نموذجاً)
٥١	د. حسن بن فهد الهويمل	تنافز البقاء بين مناهج التراث والمعاصرة في النقد الحديث
٨١	د. حمد بن عبدالعزيز السويلم	التراث بين سلطة النموذج وخطاب التأويل
٩٧	أ.د. أحمد يوسف علي	التراث والمعرفة والثقافة
١١٩	الفصل الثاني: قراءات معاصرة للتراث اللغوي	
١٢١	أ.د. مصطفى أحمد غلavan	التراث العربي واللسانيات الممكن والمستحيل
١٧٣	أ.د. عز الدين المجدوب	مفاهيم النحو العربي في ميزان مكتسبات النظرية اللسانية
١٩٥	أ.د. محمد صلاح الشريف	قراءة اللسانيات العربية القديمة في ضوء المناهج اللسانية الحديثة
٢٦٣	أ.د. محي الدين محسب	الرتبة بين التراث النحوي وتداويليات الخطاب
٣١٣	أ.د. أبو أوس إبراهيم الشمسان	حضور التراث في أعمال داود عبده
٣٥١	الفصل الثالث: قراءات معاصرة للتراث الأدبي والبلاغي	
٣٥٣	أ.د. محمد بن عبد الرحمن الهدلق	أسباب خفاء المعاني في نظر أبي الحسن الماوردي مقارنة براءة النقاد القدماء والمعاصرين
٣٦٩	أ.د. إبراهيم بن منصور التركي	مقاييس الفصاحة في البلاغة العربية: قراءة معاصرة
٣٩٩	أ.د. حسن محمد النعيمي	تنافز المكانة بين الشعر والسرد: قراءة في السياق الثقافي
٤١٣	أ.د. محمد نجيب العمامي	الفن والأطروحة في ثلاثة نصوص سردية قديمة
٤٣١	أ.د. سعد عبدالعزيز مصلوح	تجربتي مع البلاغة العربية



مفاهيم النحو العربي في ميزان مكتسبات النظرية اللسانية

أ.د. عزالدين محمد المجدوب

أستاذ اللسانيات في قسم اللغة العربية وأدابها بجامعة القصيم

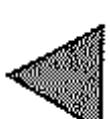
المُلْكُوكُون

نروم في هذه الورقة انطلاقاً من مفاهيم إجرائية ووصفية

- إبراز فائدة بعض المفاهيم الكونية اللسانية في تدقيق وصف
اللغة العربية أو تحديها ونها

- إبراز قيمة بعض المفاهيم الوصفية العربية في وصف عامة الألسنة
لشاشة فضلا عن العربية .

و سنقدم ذلك حسب مستويات الوصف اللغوي المعروفة فنبدأ
بالأصوات ثم الكلمة فأقسام الكلم ثم الجملة والعلاقات الأساسية
المفسرة لاشتغالها وأخيراً معانى الكلام من أمر ونهى وشرط ونحوه.



تمهيد

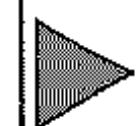
مضى اليوم على ظهور علم اللغة أو علم اللسانيات مائتا سنة (بداية ١٨١٦ كتاب فرانز بوب في النحو المقارن) مرّ فيها بتطورات هامة ودخل فيها أعلامه في سجالات حادة مع ممثلي التقاليد النحوية العربية العريقة ما زلنا نعيش على وقعاها في الساحة العلمية العربية ويمكن أن نعتبر هذا النقاش وجها من وجوه النزاع بين المتمسكون بالخصوصية اللغوية والثقافية لوصف العرب للسانهم والقائلين بكونية علم اللسانيات وصحة انتظام مفاهيمه على كل الألسنة.

ونروم في هذه الورقة انطلاقا من مفاهيم إجرائية ووصفية سد الفجوة بين هذين الموقفين المتعارضين في اتجاهين متكملين :

- إبراز فائدة بعض المفاهيم الكونية اللسانية في تدقيق وصف مظاهر من العربية أو تعديل وصفها
- إبراز قيمة بعض المفاهيم الوصفية العربية في وصف عامة الألسنة البشرية فضلا عن العربية.

وستقدم ذلك حسب مستويات الوصف اللغوي المعروفة فنبدأ بالأصوات ثم الكلمة أقسام الكلم ثم الجملة والعلاقات الأساسية المفسرة لاشتغالها مثل ظواهر الإحالة وأخيرا معاني الكلام من أمر ونهي وشرط ونحوه .

وقد اخترنا هذا التخطيط لأنه لا يمكن الفصل بين المفاهيم التي تحتاج إلى تعديل والمفاهيم التي تتضمن إضافة علمية كونية ففي باب الواحد قد نجد المظہرین معا : بمعنى أننا نجد المفهوم الذي تقره اللسانيات ونجد فيه أيضا بعض الجوانب التي تحتاج إلى تعديل.



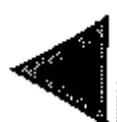
لعله يصعب أن نحيط في هذا المقام بكل النقاط العلمية التي يقتضيها ولذلك سنجمل تفاصيل بعض النقاط ونشير إلى الأعمال العلمية التي يمكن أن يجد القارئ فيها توسعًا أكثر في التحليل والاستدلال. ونبدأ بالأصوات.

١،١- الحروف الفروع والحوروف الأصول نظير الأصوات والصواتم (الfoniyat)

كان هذا التمييز حاضرا في أعمال اللفويين العرب الأوائل وخاصة في إعجام القرآن ونقطه ويمكن أن نقول إن إعجام القرآن بالتفريق بين الحروف المشابهة ونقط الكلمات لرسم الحركات مثل أول كتابة فونولوجية للغربية . لم يكن إعجام القرآن حفظاً للقرآن فحسب وإنما كان تطويرا تاريخياً للكتابة العربية وتأسيسًا للتدوين تشمل آثاره كل مظاهر الحياة العلمية والثقافية.

والكتابة العربية - رغم ما وجه لها من نقد-كتابة فونولوجية لا تكاد تختلف تقاليد خطها ورسمها عن منطوقها ويتبين فضلها إذا قارنا وضعيتها بالقطيعة الموجودة بين نطق الإنجليزية ورسمها أو نطق الفرنسية وتقاليد كتابتها . لقد كان تطوير الكتابة العربية حدثاً علمي هاماً قام على تجريد الحروف والحركات الهامة التي تميز بين معانى الكلمات وتتحقق مدخلاً في معجم العربية ولا تكاد تُعدّ الصياغة الفونولوجية شيئاً كبيراً مما أقرته الكتابة العربية .

١،٢- حدود ثنائية الحروف الأصول والحوروف الفروع لا ينبغي أن يحجب تدويننا بثنائية الحروف والأصول وإقرارنا



لنتائجها في وصف العربية بشكل عام حدود هذه الثنائية ونجملها في نقطتين

١- لم يقدم النحاة العرب في ما نعلم حداً للحروف الأصول

٢- ولا ضبطوا الإجراءات الموقية بتعيينها.

وعلى هذا الأساس يمكن أن نقول إن نظرية الصوت (الфонيم) في اللسانيات تتيح أمرين هامين :

- تتلافي هذه النقائص التي أشرنا إليها لأنها
- تقدم حداً واضحًا لما سماه النحاة العرب حروفاً أصولاً.
- لأنها تضبط الإجراءات التي تسمح بتمييز الحروف الأصول والحوروف الفروع لا في العربية فحسب أو الانجليزية فحسب وإنما بالنسبة لكل الألسنة البشرية.
- وتسمح بتجويد وصف العربية وإعادة تدقيقه وفق معايير كونية.

٣- أهمية نظرية фонيم بالنسبة إلى علم اللسانيات

يمثل مفهوم الصوت (الфонيم) أول اكتشاف علمي كوني في اللسانيات الوصفية البنوية لا التاريخية وقد سمح هذا المفهوم مع الكتابة الألفبائية العالمية للعالم الانجليزي هنري سويت بوضع إحداثيات كونية لأصوات جميع الألسنة البشرية تضاهي خطوط الطول والعرض للكرة الأرضية أو تضاهي التوقيت العالمي لغرينيتش؛ إذ يسمح بالانتقال من الخصوصية الصوتية والكتابية الخاصة بلسان ما إلى كتابة كونية تجعلنا ننفذ إلى النطق الصحيح لأي كلمة في كلّ الألسنة التي نقارن بينها.

وكانت منهجه منطقاً لتحليل مستويات أخرى من اللغة أكثر



تعقيداً وتشعباً لأنها تتعلق بوصف المدلولات اللغوية على الصعيد الصرف والنحوي والمعجمي ومعاني الكلام . وسنبدأ بمفهوم الكلمة .

١،٢ - الكلمة

لقد خلف التراث النحوي تحاليل عميقة لمفهوم الكلمة وبلغوا في ذلك مستوى رفيعاً من التشقيق والتفكيك يفرض الإعجاب والتقدير وقد أرسوا تحليلهم الكلمة على تعريف بالغ الأهمية للفظ المفرد واللفظ المركب: «اللفظ المفرد هو الذي لا يدل جزء لفظه على جزء معناه» مثل «زيد» لا يدل حرف الزاي المفردة على جزء من معنى (زيد) و«اللفظ المركب هو الذي يدل جزء لفظه على جزء معناه» مثل «غلام زيد» حيث تدل لفظة «غلام» على جزء من المعنى في المركب الإضافي . (الإسترابادي، شرح الكافية ، ١٢/١) .

لم يكتف النحاة العرب بذلك بل حلوا مكونات اللفظة الواحدة إلى مكوناتها رغم كونها ممتزجة حيث أقر الإسترابادي أنه بمقتضى التعريف الوارد أعلاه يصح اعتبار الجذر باعتباره حروفاً مرتبة كلمة والوزنَ كلمة وألف التثنية كلمة وعلامة التصغير والنسبة ولام التعريف وحرف التكير وحركة الإعراب كلمة .

إن هذا النهج في التحليل منهج صالح للغربية بدليل صحة وصف العرب للسانهم في المستوى الصرف ولكنه صالح للاعتماد في تحليل عامة الألسنة البشرية . وهو تطبيق سليم لما اشتهر في اللسانيات برائزي الاستبدال . وهو إجراء تطبيقي جُرب بنجاح في ضبط الصواتم وعمّ استعماله في تحليل الكلمة من الناحية الصرفية والنحوية (مجدوب

لا تزيد اللسانيات على إقرار ضابط في البحث اللغوي كان معتمداً لكن فضلها أنها جعلته ضابطاً كونياً صالحًا لتمييز اللفظ المفرد من اللفظ المركب في عامة الألسنة البشرية .

وفي الحقيقة لا نغفل عن التنوية إلى أن هذا الإجراء العملي كان مؤسساً على نظرية دي سوسيير في التمييز بين الآنية والزمانية وضبط مراتب الظاهرة اللغوية كلام لسان لغة وخصائص العلامة اللغوية والتحام الدال بالمدلول واعتباريته والعلاقات السياقية والجدولية .
(المراجع نفسه) (المنوال النحوى العربى ٢٠١٧ ص ٢٠١)

٢،٢ - نقائص مفهوم الكلمة من وجهة نظر علم اللسانيات :

رغم إقرار اللسانيين بقيمة مفهوم الكلمة إلا أنهم اختلفوا اختلافاً شديداً في حدّه حدّاً ينطبق على عامة الألسنة البشرية . وأآل بعضهم الأمر إلى التخلّي عن مفهوم الكلمة وتعويضه بشبكة مفهومية جديدة أدق . (مجدوب ٢٠١٣)

وأهمُّ النقائص هو أن لفظ الكلمة في النحو العربي ملبة لأنها تقطي حقائق متنافرة :

- فهي تدلُّ على الكل والجزء : ونجد ذلك في نص الإسترابادي الذي استشهادنا به سابقاً فعل «ضرب» كلمة تتكون من كلمتين ممتزجتين هما الجذر والوزن وكذلك «ضارب» و«ضاربة» و«ضاربون» . ولذلك وضع اللسانيون حسب اجتهاداتهم مصطلحات لتمييز الوحدة الكبرى التي تشمل وحدات أصغر مثل مفردة «ضرب» كما وضعوا مصطلحات أخرى لتعيين هذه الوحدات الدنيا المكونة للكلمة مثل الجذر والوزن والوحدة التصريفية . (مجدوب عزالدين ، ٢٠١٩ ، ١٤١-١٤٧)

٣،٢ - أقسام الكلم

كان موضوع أقسام الكلم في النحو العربي مثار جدل معروف. ونذكر الطعون التي وجهت لأقسام الكلم في العربية بدعوى أنها تشمل وحدات غير متجانسة فالاسم معرب في الأصل ولكن توجد كثير من الوحدات التي لا تتطبق عليها خصائص الاسم الصرفية والإعرابية التي ذكرها النحاة. (مجدوب، ٢٠١٧) وفي الحقيقة فقد بينا عند نقد هذه الطعون أن النحاة العرب يعطون الأولوية للمقاييس التركيبية على غيرها من الخصائص. فالاسم ما كان مسندًا ومسندًا إليه والفعل ما كان مسندًا لا غير والحرف ما لم يكن لا مسندًا ولا مسندًا إليه. (السيرافي)

إن اللسانيات اليوم تدعم هذا المبدأ لأنها أقرت أولوية المقاييس التركيبية على المقاييس الصرفية بعد الأخذ بعين الاعتبار وجود الألسنة العازلة التي لا تشتمل على مكون صرفي .

النقطة الثانية التي تتفق فيها اللسانيات مع النحو العربي هي التسليم بوجود بنية عميقه وبنية سطحية لأقسام الكلم وهو أمر ثابت عند النحاة إذا تجاوزنا اختلاف اللفظ وتبالين المصطلح. من الشواهد الدالة على ذلك في العربية التمييز بين الاسم من حيث هو وحدة معجمية وصرفية وما يحل محل الاسم نحو الاسم الموصول والمؤول بال المصدر والجملة التي لها محل من الإعراب.

أما بالنسبة إلى الفعل فيكفي أن نشير إلى أسماء الأفعال والمصدر النائب عن الفعل في الدعاء وكل ما قال النحاة العرب إن فيه رائحة الفعل وما ناب مناب الفعل وهو في باب الشرط كثير. يقول الجرجاني : «فإن الفاء تدخل حيث لا يقدر على الفعل» (المقتضى في شرح الإيضاح، ص ٢٨٨).



٣- الجملة من الكلمة إلى الجملة : من الصرف إلى علم التركيب

سبق أن أشرنا إلى ارتباط تحليل الكلمة بالجملة والعكس صحيح؛ وذلك لأن اللفظ المركب قد يكون وحدة معجمية وقد يكون مركباً نحوياً قائماً على مفهوم العمل وقد وضع النحاة مبدأ صالحًا للعربية ولجميع الألسنة البشرية وهو قولهم : إن جزء الكلمة لا يعمل فيها . ويفضي بنا هذا التحليل ضرورة لوصف العلاقات التركيبية في الجملة .

١,٣ - العمل النحوی وثنائية عامل معمول صالحہ لجميع الألسنة

البشرية سواء كانت إعرابية أو غير إعرابية

لعله يحسن التتويه إلى أن أبرز تطور علمي حصل في البحث العلمي العالمي هو الإقرار من قبل أغلب المدارس بهرمية الجملة وتراث مكوناتها . وقد أفضى هذا الإقرار عند بعض الاتجاهات اللسانية إلى إعادة الاعتبار إلى مفهوم العمل النحوی كما ضبطه تقريراً النحاة العرب . بل إن بعضهم ينسب صراحة إلى سببويه ويعتبره رائداً من رواد ما يسمى باتجاه التعلق Dependency

وهذه جملة المبادئ التي يسلم بها هذا الاتجاه:

- لا بد لكل معمول من عامل

- لا يجتمع عاملان على معمول واحد

- الفعل أقوى العوامل

- الجملة الفعلية هي الأصل بالنسبة إلى عامة الألسنة البشرية

- تقوم الجملة على مبدأ الهرمية وتتعلق من وحدة رئيسية عاملة

تعمل في كل الوحدات المنضوية ضمن تلك الجملة

بحوث محمد عاصم مقدم في المؤتمر الدولي الثالث (التراجم اللغوية والآدبي في ضوء التراث الجديد)

٢٠٢٢ / ٣ / ١٩ - ٢٠٢٢ / ٤ / ١٤ - ٢٠٢٢ / ٧ / ٧

قرارات معاصرة لقضايا في التراث اللغوي والآدبي والبلاغي

١٨



- تسمى علاقة العمل من وجهة نظر العامل إلى المعمول عملاً نحوياً أما من وجهة نظر المعمول في اتجاه العامل فهي وظيفة نحوية.
- إلى جانب العمل النحوي تقر النظرية اللسانية داخل الجملة علاقتين هما العلاقة الصرفية والعلاقة الإحالية. (ألان بولفير وإيفور ملتشوك، ٢٠٠٩، ترجمة مجذوب عزالدين وميفري منصور، صفحة س-ب ب).

- العلاقة الصرفية

وهي أيضاً علاقة هرمية لأن المطابقة تتطلق من كلمة ١ إلى كلمة ٢ تفرض عليها إعرابها أو تعريفها وتتکيرها أو جنسها أو عددها وعلى سبيل الذكر فالمتبوع يتحكم في الخصائص الصرفية للتابع بشكل يناظر تحكم العامل في المعمول.

تبدو النظرية العربية اليوم على خلاف ما شاع عند تيار التيسير من إبراهيم مصطفى إلى تمام حسان قائمة على مبادئ صالحة للتطبيق على عامة الألسنة البشرية. ولا شك عندنا أن تضمن النحو العربي هذه المبادئ الوصفية الصالحة للتطبيق والاعتماد على عامة الألسنة البشرية هو الذي يفسر عجز كل الميسرين عن وضع نحو بديل عما خلفه القدماء.

الخلاصة نظام العوامل ليس خرافة كما زعم تمام حسان بل هو مجموعة من الحقائق الكلية التي تعتمد لها اللسانيات اليوم على الصعيد العالمي. (حسان تمام، ١٤٣٠ هـ ٢٠٠٩ م)

٢،٣ - دور الحقائق اللسانية الكونية في قراءة الخلاف النحوي

مسائل الخلاف النحوي منذ القديم كنز معرفي قدِّيماً وحدِيثاً لا

تستغنى الدراسة النحوية عنه. ونرى أنَّ الحقائق اللسانية الكونية تمثل أساساً متيناً للتجديد النظر في النحو العربي دون الانبعاث عن التراث. ويمكن الرجوعُ إليه من التأصيل لأغلب المكتسبات اللسانية الحديثة. ونسوق للفرض شاهدين للنظر في علاقتهما بمبدأ هرمية العامل والمعمول و هرمية الجملة، تأكيداً لمبدأ أنَّ الجملة الفعلية هي الأصل بالنسبة لعامة الألسنة البشرية.

١,٢,٣ - الخلاف في رافع المبتدأ والخبر :

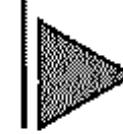
انقسم النحاة في القضية إلى عدة أقوال نكتفي منها ب موقفين لمناسبة المقام . فمنهم من قال بترافق المبتدأ والخبر و منهم من قال بعامل الابتداء للمبتدأ والخبر معاً أو بتوسط المبتدأ .

إن مبدأ الهرمية الذي أقرته النظرية اللسانية خصيصة كونية لكل أنواع الجمل في جميع الألسنة البشرية يمكن من ترجيح موقف القائلين بالابتداء على أساس علمي اختباري ونظري متين.(مفاهيم دلالية)

٢,٢,٣ - الهرمية في الجملة الشرطية

في التراث خلاف بين موقفين :

موقف أول يقول بتلازم الشرط وجواب الشرط تلازمًا لا ينفك جعل القائلين به يجعلون الشرط بنيةً خاصة وأسلوباً متميزاً كما يقول المحدثون. هذا القول جعلهم يعتبرون الجملة الشرطية قسماً برأسه لا هي جملة فعلية ولا جملة اسمية وهو موقف مشابه للقول بترافق المبتدأ والخبر من حيث عدم إقرار تراتب أو هرميةٍ مثل هرمية العامل والمعمول. ويقابله موقف ثانٌ اختلفت صياغته ولكن محضله أنَّ الجملة



الشرطية جملة مثل عامة الجمل الفعلية أو الاسمية وأنه مع الشرط تكون جملة مركبة ويكون الجزاء الإسناد الأصلي. أما الشرط فهو قيد في الجزاء وتقسم الجمل الشرطية بحسب نوعية جملة الجزاء إلى جملة اسمية أو جملة فعلية.

يقر هذا التحليل مبدأ الهرمية لأنّه جعل جملة الجزاء كلاماً أما جملة الشرط فليس بكلام. ويعني لفظ «كلام» في هذا السياق وفي أغلب السياقات التي يرد فيها عند القدماء على ما نسميه اليوم الجملة المستقلة أو الجملية الأصلية عندما نحلل جملة مركبة.

هذا القول بالهرمية؛ يسمح لنا بترجيح أحد الموقفين. ونحن نرجح أن الجملة الشرطية ليست قسماً قائماً بذاته وإنما هي صيغة راجعة إلى نمط الجملة الفعلية بالأساس أو إلى الجملة اسمية. ومؤدي هذا القول أن جملة الشرط في أغلب التراكيب لا كلها (ما عدا الجملة الشرطية المكونة من مبدأ وخبر) وظيفتها فضلة أو مفعول يفيد الشرط لا يختلف جوهرياً عن الظرف.

لا يتسع المجال لعرض تفاصيل القول ولكن من مستلزمات هذا القول حتى يستقيم إعادة النظر في منزلة إعراب الفعل المضارع وإخراجه من علم الإعراب وضمه إلى علم الصرف. فتكون التغيرات الطارئة على جزم الفعل نتيجة للمكون الصريفي دون أن يكون تداخل بين الوظائف النحوية الحقيقية التي أجمع النحاة على كونها أصلية في الاسم.

٣،٢،٣ - المعنى والإحالات والمفاهيم المتصلة بهما

ينسب هذا التمييز إلى عالم المنطق قطلب فريغه وهو مؤسس علم المنطق الحديث الذي أنهى سيطرة المنطق الأرسطي الذي دام ما يناهز



١٩ قرنا . وحسن أن تنبه إلى تطور المنطق الحديث والرياضيات هو الذي أثمر اليوم الحوسبة . وقد دخلت مفاهيم المنطق البحث اللفوي وهي تستعمل اليوم في البحث اللساني العالمي . وفي الحقيقة فإن ثنائية «المعنى والإحالة» مفهوم يندرج ضمن عنقود أو عقد من المفاهيم المتضامنة . وتضامنها هو الذي يكسبها النجاعة الوصفية؛ لذلك سنضطر للتذكير ببعض المفاهيم دون شرح حتى نمهد لفهم كيفية إجراء هذا المفهوم .

فنبدأ بتعريف المعنى

- **المعنى**: هو المشترك عند شرح علامة لغوية بأخرى داخل نفس النظام اللغوي أو بين نظامين علاميين مختلفين .

- **اللامعنى** : انعدام قابلية شرح علامة لغوية بأخرى داخل نفس النظام اللغوي أو بين نظامين علاميين مختلفين .

- **العلامة**: هي اقتران دال بمدلول ضمن لسان محدد يكون قابلا للشرح بعلامة أخرى داخل ذلك اللسان أو ضمن لسان آخر . مثال العلامة اللغوية «أنت» أو «أنتما» أو «أنتما» لها معنى لأنها يمكن شرحها بالعربية ولأنه يمكن شرحها بضمير المخاطب في الانجليزية YOU .

المدلول والمعنى

المدلول صنف من المعاني ملتحم بـ دال داخل لسان محدد؛ ولا يصح إطلاق هذا المصطلح إلا بهذا القيد . وإن أردنا مجاوزة القيد استعملنا لفظة متصور أو فكرة أو معنى . ثمرة هذا التمييز أن ضمير المخاطب المفرد المذكر في العربية مدلول مستبد بلفظ خاص به ومنفصل عن ضمير أنت أو أنتما أو أنتم أو أنتن . أما في الانجليزية فلا يوجد إلا مدلول واحد ملتحم بلفظ واحد هو YOU . وخلافاً للعربية يمثل ضمير



المخاطب المفرد المذكر معنى من معاني ضمير YOU في الانجليزية

-المدلول والمرجع والإحالة

إذا كان المدلول صنفاً من المعاني داخل اللسان نفسه فهو في علاقته بالخارج إما أن يكون في وضع ذكر و إما أن يكون في وضع استعمال.

• إذا كان المدلول (الخاص بعلامة ما) في وضع ذكر، كأن يكون مدخلاً معجمياً في قاموس فإنه يحتمل أن يدلّ على ما لا حصر له من المراجع :

• إذا كان المدلول في وضع استعمال في قول تامٌ في سياق محدد أحال المدلول على مرجع معين.

• لا يصح إطلاق مصطلح الإحالة إلا على قول تام في حال استعمال. لذلك من الخطأ أن نقول إن لفظة نخلة بمفردها تحيل على مرجع (نخلة)

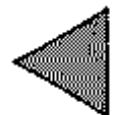
نحتاج بالإضافة إلى ما سبق إلى ست تميزات من علم العلامات أو السيمائية

- تميزات شارل صندرس بيرس:

- الرمز علامة لا تشبه المرجع الذي يحتمل أن تحيل عليه في العالم الخارجي.

- الأيقونة علامة يشبه دالها المرجع التي يحتمل أن تحيل عليه في العالم الخارجي.

- المشير علامة يقترن وجودها بوجود المرجع الذي تحيل عليه في مقام التخاطب.



ونحتاج تصنيفًا مكملاً لما سبق

- تصنيف شارل موريس للعلامات حسب حسب وظيفتها:
 - **البعد الدلالي:** علاقة العلامة بما تدل عليه.
 - **البعد التكعيبي** علاقة العلامات بعضها ببعض : وهي قوانين تأليف العلامات أو تركيبها
 - **البعد التداولي:** علاقة العلامة بمستعملها
- فائدة هذا التمييز للمنطقة :

كانت غايتها تحصين صياغة الأقوال المنطقية من الوحدات اللغوية التي تقسدها. أهمها الوحدات ذات البعد التداولي مثل الضمائر وأسماء الإشارة. ونظير هاجسهم متحقق ومعروف عندنا في صناعة تحرير العقود للبيع أو الشراء؛ حيث لا قيمة لعقد يستعمل وحدات إشارية مبهمة. فيقول حضر عندنا اليوم دون أن يذكر اليوم ويستعمل وحدات لا تؤول إلا مقامياً مثل «هنا» و«لأن» و«فوق» و«تحت» وهو ما يسميه النحاة العرب «الدلالة المتنقلة».

الخلاصة الصياغة المنطقية وصياغة العقود القانونية ينبغي أن تخلو من صنف خاص من الكلمات المرتبطة بالفرد المستعمل للغة أي مرتبطة بالبعد التداولي حسب قسمة موريس . كما ينبغي أن تخلو من المثيرات المقامية أو «المبهمات» التي يرتبط تأويلها بوجود المرجع الذي تحيل عليه عند النطق بها .

٤ - ثمار الشبكة المفهومية في الوصف اللغوي :

١) أقسام الكلم

قسم النحاة العرب الكلم إلى ثلاثة أقسام اسم و فعل و حرف . وقالوا



الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقتن بزمان والفعل ما دل على معنى في نفسه مقتن بزمان والحرف ما دل على معنى في غيره.

الصياغة الجديدة :

الأسماء والأفعال تتمتع باستقلال إحالي. بمعنى أنه لا يرتبط تأويلها وتصور المراجع المحتملة التي قد تحيل عليها لها بحضور تلك المراجع عند النطق بتلك الكلمة. وهو ما عبر عنه بعض النحاة بالاستبداد بالمفهومية .

الحروف مثل حركات الإعراب لها معنى بدليل قابلية شرحها لكنها ليس لها إحالة محتملة.

قسم ثالث من الوحدات يتصنف بالافتقار الإحالي لأن مضمونه الدلالي ضعيف ولكنه قابل للإحالة مثل الضمائر وما يسمى بالمبهمات في النحو العربي.

• الدلول والإحالة بين النظام والاستعمال

بالإضافة إلى تدقيق تقسيمات أقسام الكلم تسمح المقابلة بين المعنى والإحالة من وصف بعض الاستعمالات للوحدات اللغوية لا يجد النحاة المصطلحات الكفيلة بوصفها. مثل ذلك ضمير المتكلم المفرد في العربية يتحدد معناه بال مقابلة مع المتكلم الجمع «نحن» ويتحدد مدلوله كذلك باختلافة عن ضمير الغائب المفرد «هو». لكن نجد أن ضمير الغائب قد يرد للدلالة على المتكلم المفرد «أنا» وقد يدل ضمير «نحن» على متكلم مفرد وهو شأن القرآن الكريم .

فنقول مدلول ضمير المتكلم الجمع «نحن» هو الدلالة على المعاني التالية وهي المتكلم المفرد مع المتكلمة المفردة المؤنثة ومن معانيه الدلالة

على المتكلمين المؤنثين ومن معانيه أيضا الدلالة على المتكلمين الذكور
ونحوه وقد يحيل في الاستعمال على متكلم مفرد.

مثال آخر. تخرج صيغة الماضي عن دلالتها الحقيقية مع الشرط لتنفيذ الاستقبال ويستعمل النحاة العرب للتغيير عن ذلك تعبير الماضي الصحيح والماضي غير الصحيح.

تسمح لنا هذه الشائبة بأن نميز بين مدلول الماضي الصريفي أو المعجمي في فعل من الأفعال والإحالة التي تكون له عند الاستعمال في قول مخصوص ونرى أن هذه الصياغة أفضل من التمييز بين الدلالة الصرفية والدلالة النحوية.

٤ - الـحالـة الإـشارـية والـحالـة المـوضـوعـية

يسُمِحُ مفهوم الإِحَالَةِ الإِشَارِيَّةِ من تدقيق وصف وحدات تؤدي دوراً
كبيراً في اشتغال اللسان وتُسْمِحُ بتحويل نظام اللغة إلى قول مخصوص
في مقام محدد زماناً ومكاناً. هي ما يُسمى بالمشيرات المقامية ويقصد
بها ضمائر المتكلم والخطاب ودلالة زمن الحال وأسماء الإشارة وأدوات
التعريف والتعيين.

وهي أساس تبويب الوحدات الصرفية (ما عدا الاشتقاء) في كافة الألسنة البشرية (بحث رومان جاكبسون حول المثيرات المقامية ١٩٦٣).
من الإضافات المشهود بها عالميا للتراث النحوي العربي تقسيم الضمائر في العربية إلى ضمائر حضور وضمائر غيبة (بحث شهير لايميل بنفينيس ترجمة منصور الميفري في إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين) وقد قال حرفيا



سنتطلق من تمييز النحاة العربي بين المتكلم والمخاطب من جهة والغائب من جهة ثانية واعتمدتها للطعن في تسمية الضمائر في الفرنسية وعامة الألسنة الأوروبية الذي يتحدثون عن الشخص الأول والشخص الثاني والشخص الثالث. ويقول لا وجود لشخص ثالث بل هو الغائب عند النحاة العرب. (مجدوب، ٢٠١٢، ج ٢، ص ٥٣٥)

التمييز الثاني وهو جدير بأن نحله ضمن الحقائق اللسانية الكونية هو تمييز السيرافي بين زمن وجود الفعل في العالم الخارجي نحو اكتشاف قارة أمريكا وزمن الإخبار عن وجود الفعل فهما زمانان :

فكل فعل صح الإخبار عن حدوثه في زمان بعد حدوثه فهو فعل ماض والفعل المستقبل هو الفعل الذي يحدث عن وجوده في زمان لم يكن فيه ولا قبله وما هو كائن لم ينقطع وهو الفعل الذي يكون زمان الإخبار عن وجوده هو زمان وجوده (السيرافي في شرح كتاب سيبويه المجلد ١ ص ١٧-١٨ تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلى سيد علي).

٤-٢-٤ - ثمار التمييز بين المعنى والإحالة في وصف الوظائف النحوية في العربية وتدقيق صياغتها: التغير الإحالى والتقارن الإحالى

أثمر مفهوم الإحالة زوجاً مفهومياً مفيداً في تدقيق وصف بعض الوظائف النحوية وهو مفهوم التغير الإحالى والتقارن الإحالى في المرجع نفسه بالنسبة إلى القول الواحد.

فمن شروط المفعول به أن يتغير مع الفاعل يقول الرضي : «ونحن نعلم أن تخالف الفاعل والمفعول وتغيرهما هو المشهور فلهذا لم يجز زيداً أعطيته» (الاسترابادي ، شرح الكافية ١، ٥٢٦-٥٢٧).

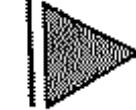


- ومن شروط المبتدأ والخبر أن يتقارنا إحاليا يقول سيبويه « واعلم أن المبتدأ لا بد له أن يكون المبني عليه شيئاً هو هو» (سيبوه ، الكتاب، ج ٢ ، ١٢٦) ويقول: المبرد :« واعلم أن خبر المبتدأ لا يكون إلا شيئاً هو الابتداء في المعنى» (المبرد ، المقتضب ، ج ٤ ، ١٢٧) ويقول الجرجاني :« إذا قلت زيد ، غلامك قيل إنه هو هو بمعنى أن زيداً هو الغلام والغلام هو زيد» (الجرجاني ، المقتصد ، ج ١ ، ٢٥٨ ،)
- وكذلك الأمر بالنسبة إلى كل الجمل التي أصلها مبتدأ وخبر مثل الجمل التي دخلت عليها النواسخ وأفعال القلوب، يقول ابن الخشاب :« ومن الفرق بين كان وبقية الأفعال أن منصوبات الأفعال غير مرفوعاتها في المعنى، ومنصوبات كان وأخواتها هي مرفوعاتها في المعنى، لأن معموليهما وهما اسمها المرفوع وخبرها المنصوب هما مبتدأ وخبر في الأصل..، والمبتدأ إذا كان خبره مفردا فهو هو في المعنى أو متزل منزلته» (ابن الخشاب ، المرتجل ، ١٢٤-١٢٥)
- وكذلك الأمر بالنسبة إلى أشباه المفاعيل مثل الحال وتمييز النسبة والتتابع والبدل. ما عدا العطف (الهيشريري الشاذلي، ٢٠٠٣، ص ٢٩٩) و فهد السديس (٢٠١٧).

٤ - معانٰي الكلام

معانٰي الكلام هي النظير العربي لنظرية الأعمال اللغوية التي بدأها أستين ثم دققها سيرل.

وهي تدعى الكونية وتفترض أن كل قول أو جملة تتضمن ضرورة ثلاثة مكونات متراطبة هي العمل المتضمن في القول : أي الإثبات والنفي والنهي والمضمون الإسنادي وعمل الإحالة. ولا يتم قول إلا بهذه المكونات. في



دراسة الاعمال اللغوية نقاط اتفاق ونقاط اختلاف بين النظرية التداولية
الغريبة ممثلة في منوال سيرل تحديداً والنظرية النحوية العربية لا ينتبه
إليه ضرورة .

تقسم النظرية النحوية الائشة إلى قسمين :

- الإنشاء بالحروف التي تقع في صدر الكلام لتجلية قصد المتكلم و يكون مقتربنا بزمن الحال لأن تحققه مقارن للنطق به.

- والإنشاء العارض التي يتم في إنشاء العقود من قبيل «زوجتك» و«بعثتك» أو النطق بالشهادتين فهي إنشاء بلفظ الخبر.

أما النظرية التداولية الغربية بصيغة أوستين فقد جعلت إنشاء العقود هو الأصل. وهو المنوال الذي تَرَدُّ إليه بقية الاستعمالات. ولذلك كان من شروط العمل اللغوي عند أوستين أن يتم بصيغة المتكلم المفرد في زمن الحال بفعل في صيغة المعلوم.

ويحسب لجيل الباحثين في الجامعة التونسية منذ سنة ١٩٨٠ أن أبرزوا خصوصية المنوال النحوي العربي بأن قالوا بانشائية الحرف. وأول القائلين به هو محمد صلاح الدين الشريف الذي وجه البحوث في الجامعة التونسية سواء أشرف عليها مباشرة أو أشرف عليها غيره.

ونحيل للتوسيع في هذه القضية إلى بحث إعادة تبويب معانٍ الكلام.
ورسالة معاذ الدخيل ورسالة أفراد المرشد وخالد ميلاد وشكرى المبخوت.

المراجع والمصادر

١. الإستراباذى، رضي الدين، شرح الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ١٣٩٨ هـ ، ١٩٧٨ م .
٢. الجرجانى، عبد القاهر، المقتضى في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢ م .
٣. حسان، تمام، اللغة العربية معناها وبناؤها، عالم الكتب، القاهرة، ط: السادسة، ١٤٢٠ هـ ، ٢٠٠٩ م .
٤. الدخيل، معاذ، منزلة معاني الكلام في النظرية النحوية العربية، مقاربة تداولية، رسالة ماجستير في جامعة القصيم بإشراف عز الدين مجدوب نوقشت سنة ١٤٣٤هـ، نشرها نادي القصيم الأدبي، ودار محمد علي الحامي، ط: الأولى، ٢٠١٤ م.
٥. السديس فهد، منزلة الإحالة من علم الإعراب، رسالة دكتورا جامعة القصيم ، بإشراف عزالدين المجدوب، ٢٠١٧
٦. السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: رمضان عبد التواب، و محمود فهمي حجازي، و محمد هاشم عبد الدايم، وغيرهم، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط: الثانية، ١٤٢٩ هـ ، ٢٠٠٨ م .
٧. الشريف، محمد صلاح الدين، الشرط والإنشاء النحوي للكون - بحث في الأسس البسيطة المولدة للأبنية والدلالات-، منشورات جامعة منوبة، تونس، ٢٠٠٢ م.
٨. المبخوت، شكري، اتصال الأعمال اللغوية وانفصالتها، ضمن كتاب ندوة الاسترسال في الظاهرة اللغوية بقسم العربية بكلية الآداب



- والعلوم الإنسانية بسوسة، أشرف على جمع النصوص ونشرها:
الهادي الجطلاوي، صالح الماجري، وعز الدين المجدوب، ط:
الأولى، ٢٠٠٤ م.
٩. المبخوت، شكري، إنشاء النفي وشروطه التحوية والدلالية، مركز
النشر الجامعي، جامعة منوبة، ٢٠٠٦ م.
١٠. المجدوب عزالدين، المنوال التحوي العربي، دار التدوير، ط٢ ،
٢٠١٧، تونس
١١. مجذوب ، عزالدين بالاشتراك مع منصور الميفري ،الآن بولفير
وإيفور ملتشوك ،٢٠١٧/٢٠٠٩ ، التعليق في الوصف اللغوي، جامعة
القصيم
١٢. مجذوب، عز الدين بالاشتراك، إطلالات على النظريات اللسانية
والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين: مختارات معرية،
ترجمة: مجموعة من الأساتذة والباحثين، المجمع التونسي للعلوم
والأداب والفنون، قرطاج، ط: الأولى، ٢٠١٢ م
١٣. مجذوب عزالدين ،٢٠١٩ ، مفاهيم دلالية لوصف العربية ، جامعة
القصيم .
١٤. المرشد، أفراد، الواجب وغير الواجب في كتاب سيبويه، رسالة
ماجستير في جامعة القصيم بإشراف عز الدين المجدوب نوقشت
سنة ١٤٢٥هـ، نشرها كرسى الدكتور عبدالعزيز المانع لدراسات
اللغة العربية، ط: الأولى، ١٤٢٦هـ.
١٥. ميفري، منصور، نظام القول في العربية. الخصائص التركيبية
والدلالية والتدليلية، رسالة دكتوراه في جامعة منوبة بإشراف عز

الدين مجدوب نوقشت سنة ٢٠٠٧م، نشرها مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض، ط: الأولى، ١٤٣٦هـ.

١٦. ميلاد، خالد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة - دراسة نحوية تداولية -، جامعة منوبة، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط: الأولى، ٢٠٠١م.

١٧. الهيشري الشاذلي ، الضمير وبنيته، منوبة تونس. ٢٠٠٣.